

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل

المیقات فیحرم منه إن لم یخف فوات الحج أو فوات أصحابه ولا دم علیه لأنه لم یحل بنسك من مناسك الحج ولا أدخل نقصانا على إحرامه وظاهر هذا أنه یرجع أينما كان حتی لم یحرم قال ابن المواز وقیل یرجع ما لم یشارف مكة فإن شارفها أحرم وأهدى وهذا قول جمهور أهل العلم انتهى وقال بعد ذلك في شرح مسألة أخرى من أراد دخولها بحج أو عمرة فلا یجوز له دخولها إلا حراما فإن دخلها بغير حرام ثم رجع إلى بلده فقد عصی ولا قضاء علیه لأن الإحرام إنما شرع لتحية البقعة فإذا لم یأت به سقط فعله كما في تحية المسجد واختلف هل علیه دم أو لا فقال ابن القاسم لا دم علیه ورواه عن مالك وقال مالك في الموازية علیه دم انتهى وما ذكره عن ابن القاسم هو مذهب المدونة كما صرح به سند وظاهر هذه النقول كلها أنه یرجع ما لم یحرم ولو دخل مكة وبذلك أفتی الشيخ العلامة مفتي الديار المصرية ناصر الدين اللقاني أدام الله النفع به آمین وذكر في فتواه بعض كلام البراذعي وصاحب الإكمال وجعل اللخمي القول الذي ذكره محمد بن المواز تقييد للأول فقال ومن تعدى المیقات وهو یريد الإحرام رجع ما لم یحرم أو یخاف فوات أصحابه ولا یجد من یصحبه ألا یشارف مكة فإنه یمضي ویهدي وكذا ذكره التادلي عن أبي إبراهيم في طرزه على المدونة وقال ابن عرفة وجعل اللخمي وابن بشير وابن شاس منقول محمد وفاقا بعيد انتهى وما قاله ابن عرفة ظاهر غیر أني لم أقف في كلام ابن بشير وابن شاس على الكلام في هذه المسألة أعني مسألة الرجوع وعدمه مع المشارفة ولم أر لها ذكرا لا في التنبيه ولا في الجواهر فتحصل من هذا أنه یؤمر بالرجوع إلى المیقات إلى الإحرام وجوبا ولو دخل مكة فإن رجع فلا دم علیه وإن لم یرجع وأحرم من مكة فعلیه الدم قال البراذعي ومن جاوز المیقات وهو یريد الحج فلم یحرم حتی دخل مكة بغير إحرام فأحرم منها بالحج فعلیه دم لترك المیقات وجه تام وإن جاوز المیقات غیر مرید للحج فلا دم علیه وقد أساء فيما فعل حين دخل الحرم خللا من أي أهل الآفاق كان ولا شيء علیه انتهى وهذا بعد الوقوع أما ابتداء فمرید النسك یجب علیه الخروج إلى المیقات وغیر مرید النسك یستحب له الخروج لمیقات فإنه لم یقدر فإلى الحل كما تقدم وإني أعلم ص ولا دم ولو علم ش یعنی أنه إذا رجع إلى المیقات قبل أن یحرم فأحرم منه فإنه لا دم علیه ولو كان حين جاوزه عالما بأنه لا یجوز له مجاوزته وكلام المصنف هنا أحسن من كلامه في مناسكه حيث قال ثم إن الدم إنما یسقطه بالرجوع إذا جاوزه جاهلا وأما إن جاوزه عالما بقبح فعله فمفهوم المدونة وغیرها أن علیه الدم ولا یسقط رجوعه وحمل بعضهم المدونة على سقوط الدم بالرجوع مطلقا انتهى قلت یشیر إلى قوله في المدونة ومن جاوز المیقات ممن

يريد الإحرام جاهلا ولم يحرم فليرجع فيحرم منه ولا دم عليه إلا أن يخاف فوات الحج فليحرم من موضعه وعليه دم انتهى ولم أر من حمل المدونة على المفهوم الذي ذكره إلا ابن الحاجب وأنكره عليه ابن عرفة فقال وقول ابن الحاجب إن كان جاهلا وإلا قدم لا أعرفه وقوله في المناسك وحمل بعضهم يوهم أن الأكثر حملوها على الأول وليس كذلك إنما حملها عليه ابن الحاجب ومن تبعه ونحوه قول ابن شاس إنه ذالتوضيإن عاد بعد